الأمم المتحدة

UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.2/4

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
20 March 2024

Arabic
Original: English

البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس): الإنجاز من أجل البشر والكوكب

الاجتماع العالمي الثاني للمنسقين الوطنيين

نيروبي، 3-5 حزيران/يونيه 2024

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري: مجالات التنفيذ ذات الأولوية

خيارات لمجالات ذات أولوية محددة بوضوح من أجل مكافحة أزمة المناخ

مذكرة من الأمانة

أولاً- مقدمة

1- خلال الجزء الإلكتروني من الاجتماع العالمي الأول للمنسقين الوطنيين للبرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس) (2-4 حزيران/يونيه 2021)، حدد المنسقون الوطنيون ثلاث مجالات مواضيعية لتنفيذ البرنامج، لا سيما، الاستجابات القانونية لمعالجة: (أ) أزمة التلوث؛ (ب) أزمة المناخ؛ (ج) أزمة التنوع البيولوجي. وتماشيا مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025، تُستكمل المجالات المواضيعية الثلاثة بأنشطة شاملة، وبالنسبة لكل مجال مواضيعي، حدد المنسقون الوطنيون المجالات ذات الأولوية.

2- وفي إطار المجالين المواضيعيين (ب) و(ج)، طلب المنسقون الوطنيون إلى الأمانة إعداد تقارير عن المجالات ذات الأولوية المحددة بوضوح لمعالجة أزمتي المناخ والتنوع البيولوجي، على التوالي. وفيما يتعلق بالمجال المواضيعي (ب)، طلب المنسقون الوطنيون إعداد تقرير عن خيارات لوضع مجالات ذات أولوية محددة بوضوح للاستجابات القانونية من أجل التصدي لأزمة المناخ التي من شأنها تجنب تكرار المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ أو تعطيلها.

3- وأُعدت ورقة الخيارات هذه استجابةً للولاية المذكورة أعلاه المسندة إلى أمانة برنامج مونتيفيديو الخامس. وهي توجز عملية التشاور التي التمست مقترحات بشأن ورقة الخيارات وتقدم موجزا توليفيا للخيارات الأساسية

* UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.2/1.

المقترحة. وقد نُظر في القائمة الأولية للخيارات في الاجتماع السابع للجنة التوجيهية للتنفيذ، الذي عقد يومي 26 و27 شباط/فبراير 2024، وسيناقشها المنسقون الوطنيون في اجتماعهم العالمي الثاني المقرر عقده في نيروبي في الفترة من 3 إلى 5 حزيران/يونيه 2024.

ثانياً- المنهجية

4- في عام 2023، عقدت أمانة برنامج مونتيفيديو الخامس مشاورات إقليمية لدول آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا وآسيا الوسطى، مع إمكانية المشاركة عن بعد من دول البلقان وأوروبا الشرقية وجنوب القوقاز، خلال الاجتماع الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس ومؤتمر القانون البيئي الثالث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (بانكوك، 15-18 آب/أغسطس 2023)؛ وللدول الأفريقية خلال المؤتمر العلمي الخامس والجمعية العامة لرابطة محاضري القانون البيئي في الجامعات الأفريقية (نيروبي، 21-23 آب/أغسطس 2023، مع التركيز على تغير المناخ) وحلقة العمل بشأن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتنوع البيولوجي (بوغيسيرا، رواندا، 29-31 آب/أغسطس 2023، مع التركيز على التنوع البيولوجي)؛ ولدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المؤتمر الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس بشأن الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة الكوكب الثلاثية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مدينة بنما، 25 و26 أيلول/سبتمبر 2023).

5- وقد خدم عقد المشاورات بالتوازي مع المؤتمرات الإقليمية المعنية بالقانون البيئي واجتماعات المنسقين الوطنيين غرضا مزدوجا يتمثل في تقليل التكاليف إلى أدنى حد والاستفادة من توافر مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك ممثلو الحكومات والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التثقيف القانوني والشباب والمجتمع المدني.

6- واتبعت المشاورات شكلا مماثلا، حيث قُسم المشاركون إلى مجموعات وركزت كل مجموعة على مجال تدخل محدد سلفا يتماشى مع أهداف برنامج مونتيفيديو الخامس:

(أ) *ضمان وجود أطر قانونية فعالة للتصدي لتغير المناخ:* الأنشطة التي تزود البلدان بإرشادات عملية ونهج مبتكرة، بما في ذلك نماذج قانونية فعالة وممارسات جيدة ومؤشرات نموذجية من أجل التطوير الفعال والشامل للقانون البيئي وتنفيذه؛

(ب) *تعزيز بناء القدرات والتوعية لزيادة فعالية القانون البيئي:* الأنشطة التي تشجع وتيسر التعليم والتدريب والتوعية في مجال القانون البيئي، بغية تمكين الناس والمجتمعات المحلية وتعزيز القدرة المؤسسية للبلدان على التعامل مع القضايا البيئية؛

(ج) *البحث وتطوير المعرفة:* الأنشطة التي تشجع البحث، بما في ذلك الدراسات والتقارير حول القضايا البيئية الناشئة والعلاقة بين القانون البيئي والمجالات القانونية ذات الصلة.

7- وتصنف هذه الورقة الخيارات المقترحة في هذه المجالات الثلاثة. وبغية توسيع نطاق المشاركة، وضعت الأمانة أيضا استبيانات على الإنترنت ونشرتها من أجل جمع معلومات إضافية.

ثالثاً- نتائج المشاورات الإقليمية

8- يعرض هذا الجزء نتائج المشاورات الإقليمية بشأن المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي تقع ضمن ولاية برنامج مونتيفيديو الخامس التي تم تحديدها خلال المشاورات بالحضور الشخصي وفي الاستبيانات عبر الإنترنت. ويسلط العرض الضوء على المجالات ذات الأولوية المشتركة بين جميع المناطق، فضلا عن المجالات ذات الأولوية التي لم يتم الإبلاغ عنها إلا خلال مشاورات إقليمية محددة. وقد صُنفت المجالات ذات الأولوية وفقا لمجالات التدخل الثلاثة المحددة سلفا والمدرجة في الفقرة 6 أعلاه، وعلى وجه التحديد: (أ) ضمان وجود أطر

قانونية فعالة للتصـــدي لتغير المناخ؛ (ب) تعزيز بناء القدرات والتوعية من أجل زيادة فعالية القانون البيئي؛ (ج) البحث وتطوير المعرفة.

ألف- المجالات المشتركة ذات الأولوية

9- ترد في الجدول 1 قائمة بالمجالات ذات الأولوية التي حددها المشاركون في منطقتين أو أكثر.

الجدول 1

المجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة في منطقتين أو أكثر

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤســـسـية للتصدي لتغير المناخ	• تعزيز الوصول والحقوق الإجرائية بغية تمكين زيادة التمثيل، وتحقيق الإنصاف وأهلية قانونية أوسع والشفافية والمساءلة في حوكمة تغير المناخ[1].
	• تحسين حماية المدافعين عن البيئة، بما في ذلك من خلال تطوير تشريعات ضد الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة.
	• تعزيز قوانين تقييم الأثر البيئي.
	• إنشاء آليات إنفاذ عادلة وفعالة لانتهاكات القانون البيئي.
	• دعم تطوير أطر لأسواق الكربون.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية من أجل زيادة فعالية القانون البيئي	• توفير فرص بناء القدرات للعاملين في المهن القانونية، بما في ذلك المدعون العامون والمحامون، ومحامو النفع العام، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، ونقابات المحامين والجمعيات القانونية، والسلطة القضائية وأعضاء المحاكم والهيئات القضائية البيئية، من أجل تحسين فهم الأطر القانونية الوطنية والدولية للمناخ والبيئة، والروابط بين تغير المناخ والتشريعات القطاعية، والدعاوى القضائية المتعلقة بتغير المناخ.
	• توفير فرص بناء القدرات في مجال الحوكمة المناخية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك وزارات البيئة والعدل والصناعة والصحة العامة والغابات والطاقة والتعليم العالي ومكاتب المدعين العامين والوكالات الحكومية الوطنية والحكومات المحلية، بما في ذلك من خلال دعم تعزيز الولايات والتنسيق بشأن تغير المناخ.
	• تحسين قدرة موظفي إنفاذ القانون بما في ذلك الشرطة البيئية وموظفو الجمارك على تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمناخ.
	• دعم قدرة المنسقين الوطنيين على المساهمة في تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس (لا سيما فيما بين دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).
	• تعزيز قدرة المجتمع المدني، بما يشمل الشعوب الأصلية والطلاب والنساء والأطفال، بما في ذلك المنتديات البيئية للشباب، على فهم الحقوق المتعلقة بالبيئة بشكل أفضل.
	• تعزيز الفهم والوعي بدور المحاكم والهيئات القضائية المتخصصة ومراكز المشورة القانونية في مجال القانون البيئي لجميع أصحاب المصلحة.
	• تعزيز معرفة البرلمانيين ووعيهم بأهمية الأطر التشـريعية في التصـدي لتغير المناخ.

(1) تشير الإدارة البيئية إلى الهيكل المؤسسي والقانوني اللازم لجعل الأهداف والالتزامات البيئية حقيقة واقعة. ويمثل دعم البلدان في الالتزام بأطر قانونية ومؤسسية قوية تحقق الأهداف البيئية بفعالية في سياق التنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني جزءا من العمل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الوثيقة UNEP/EA.5/3/Rev.1).

باء- المجالات الشاملة

10- شدد المشاركون في جميع المناطق على ضرورة إدماج الاعتبارات الشاملة التالية في تنفيذ المجال المواضيعي (ب):

(أ) ينبغي أن تكمّل النهج المنسقة والشاملة لعدة قطاعات إزاء تغير المناخ مجالات النشاط الأخرى داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) ضرورة إدماج الثقافة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنفيذ المجالات ذات الأولوية؛

(ج) ضرورة التمثيل الشامل للأقليات والفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(د) الحاجة إلى تقنيات اتصال شاملة ومبتكرة مصممة خصيصا لمستفيدين محددين من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال استخدام اللغات المحلية؛

(هـ) ضرورة ضمان أن تكون الإجراءات ذات الأولوية مصممة وفقا للاحتياجات الفريدة للمنطقة والبلدان ومراعاة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية؛

(و) ضرورة ضمان إشراك كيانات القطاع الخاص كأصحاب مصلحة، حسب الاقتضاء.

1- دول آسيا والمحيط الهادئ

11- نُظمت مشاورة أصحاب المصلحة الإقليميين لدول آسيا والمحيط الهادئ في شكل هجين بالتعاون مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمساهمات من المكاتب الإقليمية لغرب آسيا وأوروبا. وشملت المشاورات منسقين وطنيين لبرنامج مونتيفيديو الخامس من المنطقة وخبراء قانونيين من مؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. ونُظم الاجتماع الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس بالتعاقب مع مؤتمر القانون البيئي الثالث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد في بانكوك في الفترة من 15 إلى 18 آب/أغسطس 2023. وترد في الجدول 2 المجالات الرئيسية التي حددتها المنطقة كأولويات لبرنامج مونتيفيديو الخامس.

الجدول 2

المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حُددت خلال المشاورات الإقليمية لدول آسيا والمحيط الهادئ

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للتصدي لتغير المناخ	• تحسين الحماية الدستورية للحقوق المتعلقة بالبيئة. • تحسين استخدام وتطبيق العلم التشاركي[أ]. • تعزيز التركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل مسؤولية القطاع الخاص عن الانتهاكات البيئية. • دعم تطوير الصناديق الوطنية للتصدي لتغير المناخ. • دعم تطوير آليات إقليمية قوية لمواجهة التحديات البيئية.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية من أجل زيادة فعالية القانون البيئي	• تطوير مناهج دراسية حول القضايا الرئيسية للحوكمة فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي. • دمج التدريب الإلزامي على القانون البيئي في التعليم القانوني.

الفئة	المجالات الرئيسية ذات الأولوية
	• تقديم الدعم للبلدان من أجل تمكين المتابعة القضائية فيما يتعلق بالأضرار البيئية العابرة للحدود. • تعزيز قدرة وسائل الإعلام على تغطية قضايا حقوق الإنسان والبيئة. • تحسين وعي المجتمع المدني بحقوق الإنسان ذات الصلة بالبيئة والمناخ.
3- البحث وتطوير المعرفة	حددت مجالات الاهتمام التالية المتصلة بالمناخ على أنها تتطلب مزيدا من تطوير المعارف(ب): • ذوبان الجليد • ارتفاع مستوى سطح البحر • الهجرة الناجمة عن تغير المناخ • الفقر الناجم عن تغير المناخ • الضرائب المفروضة على الكربون • الروابط القائمة بين تغير المناخ وتلوث الهواء • آليات التمويل الأخضر الجديدة. وستكون هناك حاجة إلى مدخلات إضافية من أصحاب المصلحة من أجل تحديد مجالات التدخل المحددة التي من شأنها أن تسهم في برنامج مونتيفيديو الخامس.

(أ) يشير هذا إلى مشاركة المواطنين في البحث العلمي و/أو إنتاج المعرفة (انظر S. Fritz and others, "Citizen science and the United Nations Sustainable Development Goals", *Nature Sustainability,* vol. 2 (Oct. 2019)).

(ب) قد تقتصر المجالات النهائية ذات الأولوية المختارة على المجالات أو الأنشطة التي تقع ضمن ولاية برنامج مونتيفيديو الخامس.

2- الدول الأفريقية

بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظمت الأمانة جلسة بشأن المشاورات الإقليمية بشأن برنامج مونتيفيديو الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا خلال المؤتمر العلمي الخامس والجمعية العامة لرابطة محاضري القانون البيئي في الجامعات الأفريقية، التي عقدت في الفترة من 21 إلى 23 آب/أغسطس 2023 في نيروبي. وشارك شخصيا منسقون وطنيون من المنطقة، إلى جانب خبراء قانونيين أكاديميين من المنطقة الأفريقية. وترد في الجدول 3 المجالات الرئيسية التي حددتها المنطقة كأولويات لبرنامج مونتيفيديو الخامس.

الجدول 3

المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حُددت خلال المشاورات الإقليمية للدول الأفريقية

الفئة	المجالات الرئيسية ذات الأولوية
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للتصدي لتغير المناخ	• دعم وضع قوانين نموذجية بشأن القضايا البيئية. • دعم البلدان لتحسين الاتفاقات الإقليمية أو دون الإقليمية القائمة المتعلقة بتغير المناخ.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية من أجل زيادة فعالية القانون البيئي	• دعم مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال دعم المسؤولية الاجتماعية للشركات بشأن تغير المناخ. • تطوير مواد وأدوات معرفية لدعم المشاركة العامة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ. • التركيز على حقوق الإنسان بوصفها إطارا للمساءلة من أجل تعزيز دعاوى النفع العام القضائية المتعلقة بتغير المناخ.

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
3- البحث وتطوير المعرفة	• تعزيز دور الجامعات الأفريقية في تطوير المعرفة المتعلقة بالحوكمة المناخية. • إعداد مواد وتقارير تثقيفية وتوعوية بشأن الحوكمة المناخية، بما في ذلك المجالات والمفاهيم الجديدة والناشئة في مجال حوكمة تغير المناخ، من بين أمور أخرى. • استكشاف الروابط القائمة بين تغير المناخ والأمن البشري والهجرة وآثارها على المجتمعات المحلية ووسائل التصدي لهذه التحديات.

3- دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

12- بالتعاون مع منسق البرنامج الفرعي الإقليمي للإدارة البيئية الذي يوجد مقره في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظمت الأمانة المؤتمر الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس بشأن الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة الكوكب الثلاثية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مدينة بنما يومي 25 و26 أيلول/سبتمبر 2023. وشارك منسقون وطنيون من المنطقة، إلى جانب بعض الخبراء القانونيين من جامعات المنطقة، بالحضور الشخصي، بينما شارك 450 مشاركا آخر، بمن فيهم خبراء وأصحاب مصلحة آخرون، عبر الإنترنت. وترد في الجدول 4 المجالات الرئيسية التي حددتها المنطقة كأولويات لبرنامج مونتيفيديو الخامس.

الجدول 4

المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حُددت خلال المشاورات الإقليمية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للتصدي لتغير المناخ	• دعم البلدان في دمج الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية في القانون الوطني وتحديث الأطر التشريعية. • دعم وضع تدابير تشريعية للتخفيف من آثار تغير المناخ، لا سيما من خلال وضع أهداف لخفض الانبعاثات وإنشاء أسواق كربون. • تعزيز دور البيانات والمعلومات في حوكمة تغير المناخ. • تعزيز نظم وآليات المعلومات المناخية الوطنية والإقليمية لتحليل البيانات المناخية. • آليات دعم استخدام البيانات لتوجيه السياسة العامة. • دعم آليات لتمكين القضاء من الوصول إلى المعلومات والبيانات المناخية.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية من أجل زيادة فعالية القانون البيئي	• تعزيز قدرة الموظفين المكلفين بالإنفاذ على التحقيق في الجرائم البيئية. • بناء المعرفة والوعي، لدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بأهمية ودور المحاكم والهيئات القضائية المتخصصة في معالجة القضايا البيئية. • زيادة وعي أصحاب المصلحة فيما يخص النهج القائمة على حقوق الإنسان تجاه تغير المناخ وفهمهم لها. • تحسين الوصول إلى التشريعات البيئية ونشرها.
3- البحث وتطوير المعرفة	• تحسين المعرفة بدور الأطر القانونية في تعزيز الاقتصاد الدائري والكفاءة في استخدام الطاقة وتحسين التكنولوجيا والنقل المستدام.

رابعاً- خيارات للمجالات ذات الأولوية

13- يوجز هذا الجزء الخيارات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية في إطار المجال المواضيعي (ب) استنادا إلى نتائج المشاورات الإقليمية، المصنفة تحت مجالات التدخل الثلاثة.

ألف- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للتصدي لتغير المناخ

(أ) دعم البلدان في وضع وتعزيز وتنفيذ التشريعات من أجل تحسين إدماج اعتبارات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والالتزامات الدولية ذات الصلة؛

(ب) دعم البلدان في تحسين الحقوق الإجرائية والجوهرية المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية؛

(ج) دعم البلدان من أجل تحسين الأطر التشريعية والمؤسسية الرامية إلى تحسين التنسيق المؤسسي بين الوكالات الحكومية، وزيادة فعالية رصد وإنفاذ التشريعات المتصلة بتغير المناخ؛

(د) تعزيز دور البيانات والمعلومات في الحوكمة المناخية.

باء- تعزيز بناء القدرات والتوعية من أجل زيادة فعالية القانون البيئي

(أ) توفير بناء القدرات لجميع أصحاب المصلحة في مجال تغير المناخ بشأن الحوكمة المناخية، بما في ذلك المنسقون الوطنيون لبرنامج مونتيفيديو الخامس والوكالات الحكومية، بما في ذلك الموظفون المكلفون بالإنفاذ، والبرلمانيون، والسلطة القضائية، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية البيئية، والمحامون ونقابات المحامين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛

(ب) وضع مبادرات إقليمية محددة الأهداف لبناء القدرات، حسب الاقتضاء، ترمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقات/المبادرات الإقليمية ذات الصلة بتغير المناخ وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للأضرار العابرة للحدود، واستهداف أصحاب المصلحة الإقليميين؛

(ج) زيادة التثقيف القانوني على جميع المستويات بشأن القانون البيئي وقانون تغير المناخ، حسب الاقتضاء؛

(د) تحسين الوصول إلى التشريعات الوطنية ذات الصلة بالمناخ ونشرها.

جيم- البحث وتطوير المعرفة

(أ) تعميق المعرفة بشأن القضايا الناشئة في القانون المتصل بالمناخ؛

(ب) تعميق المعرفة بشأن بالروابط القائمة بين تغير المناخ والأمن البشري والهجرة والآثار على المجتمعات المحلية ووسائل التصدي لهذه التحديات؛

(ج) تعزيز دور الأوساط الأكاديمية في دعم البحوث المتعلقة بالحوكمة المناخية، مع التركيز بشكل خاص على تمثيل الجامعات في البلدان النامية.